مناهج علماء الأندلس في الشّروح النّحويّة؛ شرح ابن النّاظم لِلامية الأفعال لابن مالك الأندلسي أنموذجًا

Methods of Andalusian Scholars in Grammatical Explanations Ibn al-Nazim's Explanation of Lamiat elafaal of Ibn Malik Al-Andalusi as a Model

جمعة زروقي*
Djemaa zerrouki
مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللغة العربيّة
Centre de Recherche Scientifique Technique pour le Développement de Langue Arabe (C.R.S.T.D.L.A)
وحدة البحث حول البحث اللساني وقضايا اللغة العربيّة في الجزائر
unité de Recherche sur la Recherche Linguistique et la condition de la langue Arabe en Algérie
zerrouki.djemaa@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/15	تاريخ القبول: 2024/12/01	تاريخ النشر: 2025/03/02

مُلخّص البحث

لا زال التّنقيبُ في بُطون المتون النّحويّة يَشوبُه بعض التّقصير من طرف الباحثين؛ فرغم تلك الجهود التي قام بها النّحاة الأوائل في مؤلّفاتهم اللغويّة إلا أنّنا لا نَجِدُ تلك العناية الفائقة التي حَظِيَت بها الكتب المطوّلة لقرونٍ عدة، مقارنَةً بالمتون اللغويّة ذات الأهمّية الكبرى في التراث العربي؛ من حيثُ إيجازها لأبواب اللغة المطوّلة في قصائد منظومةٍ بِعنايَةٍ وإتقان ــ خاصّة في العصر الأندلسي ــ، ولا ريب في أنّ فقدان هذه المتون يُعَدُّ خسارةً وإهدارًا لِجُهود النّحاة المتأخّرين، وعليه وجب الاهتمام بالمتون اللغويّة، والدّعوة إلى دراستها بعناية، وتحليل ما جاء فيها من قضايا، والكشف عمّا تحويه من نفائس، ومن هذا **المنطلق** تمّ انتقاءُ شرحٍ لمتنٍ لغويّ حافلٍ بالقضايا اللغويّة والشّواهد الشّعريّة، قصد دراسته والكشف عمّا وَرَدَ فيه من دُرر لغويّة، و من أجل تقديم أنموذجٍ لأحدِ أهمّ شروح علماء الأندلس وهو" **شرح بدر الدّين محمّد بن مالك على لامية الأفعال لابن**

* جمعة زروقي: zerrouki.djemaa@univ-ouargla.dz

مالك الأندلسي"، وقد تمّ التّوصّل إلى أنّ هذا الشّرح يُعَدُّ من الشّروح النّفيسة التي عُرِضَت فيها الآراء النّحويّة والشّواهد اللغويّة بمنهجٍ دقيقٍ وواضح؛ إذ تمّ الاستنادُ فيه على نظمٍ جامعٍ لِجُلِّ مباحث علم الصّرف وهو " **نظمُ لامية الأفعال**".

الكلمات المفاتيح: منهجيّة، شرح، متون، لامية الأفعال، ابن النّاظم.

Abstract :

Research into grammatical texts is still limited by researchers, despite the efforts of the early grammarians in their linguistic abbreviations however, we do n't find the intense care that lengthy books have received for many centuries compared to the linguistic texts that occupy great importance in arabic grammatical composition in terms of their conciseness of the lengthy chapters of the language in poems, organized with care and mastery especially in the andalusian era, and there is no doubt that the loss of these texts is a loss of the efforts of the later scholars, therefore, it's necessary to pay attention to linguistic texts, call for their carful study, hence, this book, with is linguistic issues, was selected for study and answer the following questions:

_what methodological steps did ibn al-nazim follow in his explanation of lamiat elafaal?

what's the Importance of this text?

Keywords : methodology, explain, texts, lamiat elafaal, ibn al-nazim.

المقدمة :

تكتسي المتون اللغويّة مكانة مرموقة في التّأليف النّحوي العربيّ؛ لِما لها من خصائص؛ فهي تتّسِمُ بالإيجاز، وحُسن السّبك، ودقّة النّظم، وإمكانيّة الحفظ، ويُمكِنُ تشبيهُ الواحد منها بالوِعاء الذي يُمكِنُه استيعاب كمٍّ هائلٍ من المواد اللغويّة التي هي في الأصل **أبواب النّحو العربيّ**، التي لاقت اهتمامًا كبيرًا وصُنّفت فيها الأسفار الضّخمة والمؤلّفات الكبيرة _قديمًا_، ويُعدّ الإمام ابن مالك الأندلسي من روّاد التّأليف النّحوي في القرون المتأخّرة، وأهمّ ما ميّز جهوده في التّأليف، نظمُهُ للقصيدة (الألفيّة) التي تعدُّ ثانيَ متنٍ يُنظمُ في هذا الباب بعد ألفيّة ابن مُعطي الزّواوي، ثمّ نظمُهُ لِلاَمِيةِ الأفعال التي تُعَدُّ مِن عُيون المؤلّفات التي نُظمت في علم الصّرف

العربي؛ فقد أقبل الشّارحون على شرحها وفَكّ ما استغلق فيها من مفاهيم، ومن بين النّحاة الرّوّاد الذين برعوا في شرحها نذكر ابنه"**بدر الدّين محمّد بن مالك**"، الذي برع في شرحه لها، وقد تمّ انتقاءُ هذا الشّرح **بُغيةً** _التّعريف بهذين المؤلّفين، متنُ الوالدِ، وشرح الابن، وبيان قيمتها العلميّة، ثمّ الكشف عمّا فيها من أسرار وكنوزٍ.

_ الإسهامُ في البحث في موضوع المتون اللغويّة، لما له من أهميّة بالغة في البحث اللساني الحديث، ولحاجتنا الماسّة إلى استخراج ما فيها من دُرر ونفائس.

_ تحسيس الباحثين والدّارسين والطّلبة بأهميّة الاطّلاع على المتون اللغويّة والتّنقيب في بواطنها.

_ الدّعوة إلى تدريس وتحفيظ المتون، وإدراجها في برامج ومقرّرات التّعليم العالي لقسم اللغة العربيّة وآدابها.

وقد حاولت هذه الدّراسة إبراز **منهج** ابن النّاظم في شرحه لمتن "لامية الأفعال" متّخذة من **المنهج الوصفي** القائم على **التّحليل** سبيلا لذلك، و في هذا السّياق تُطرح جملة من **التّساؤلات** أهمّها:

1_ ما الخُطُوات المنهجيّة التي اتّبعها ابن النّاظم (بدر الدّين محمّد بن مالك) في شرحه لِلامية الأفعال؟

2_ ما الأهميّة التي يكتسيها هذا المتن ضمن باقي المتون اللغويّة؟

3_ فيمَ تتمثّل أبرز القضايا اللغويّة التي تناولها شرح ابن النّاظم؟

4_ما السُّبُل الكفيلة لإيصال مثل هذه المُتون اللغويّة للطّلبة؟

نسعى للإجابة عن هذه التّساؤلات من خلال دراسة العناصر التّالية:

أوّلا: أعلام الدّراسة:

أ: الإمام محمّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(600هـ_672هـ)

حفلت كُتُب التّراجم بذكر أخباره ونشاطه العلمي، ومؤلّفاته، ومن ذلك ما ورد عن الإمام السّيوطي إذ يقول فيه: « هو الإمام أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد الله **بن مالك** العلّامة جمال الدّين أبو عبد الله الطّائي الجيّاني الشّافعي النّحوي الأندلسي، إمام النّحاة وحافظ اللغة، أخذ العربيّة عن غير واحِدٍ، وجالَس بِحَلب ابن عمرون وغيره، وتصدّر بها لإقراء اللغة العربيّة، وصَرَفَ همّته إلى إتقان لسان العرب، حتّى بَلَغَ فيه الغاية، وحازَ قصب السّبق، وأربى على المتقدّمين، ألّف مؤلّفات عدّة منها: الألفية في النّحو والصّرف، ولامية الأفعال في الصّرف، توفي بدمشق _ رحمه الله_» [1].

ب: بدر الدّين محمّد بن مالك (ت 686هـ):

قال الصّفدي عنه: « محمّد بدر الدّين بن الإمام جمال الدّين الطّائي الدّمشقي الشّافعي النّحويّ بن النّحويّ كان إمامًا فهما ذكيًا حادّ الخاطر إمامًا في النّحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض والمنطق، جيّد المشاركة في

الفقه والأصول، أخذ عن والده، وتصدّى للاشتغال والتّصنيف، وكان إمامًا في مواد النّظم، ومن النّحو والمعاني، والبيان والبديع»[2] لهُ شرحٌ على ألفيّة أبيه في النّحو[3].

ثانيًا: مصطلحات الدّراسة:

1ـــ المتنُ:

هو ضربٌ من ضروب التأليف، « وهو مصطلحٌ يُطلقُ عند أهل العلم على مبادِئ فنٍّ من فُنونٍ جُمِعَت في رسائلَ صغيرة خالية من الاستطراد، والتّفصيل، والشّواهد، والأمثلة إلا في حُدود الضّرورة»[4]؛ فهي تهتمّ بإيجاز ما جاء في الموسوعات والمطوّلات المؤلّفة في علم من العلوم.

2ـــ النّظمُ:

هو نوع من أنواع التّأليف، وقد تباينت مفاهيم المنظومات؛ بين من يهتمُّ في تعريفه لها بالأغراض التي نُظمت من أجلها، وبين مهتمٍّ بشكلها، فتُعرّف بأنّها: تلك « الأشعار التي تهدِفُ إلى تعليم النّاس وتشتملُ على المضامين الأخلاقيّة، الدّينيّة، الفلسفيّة، أو التّعليميّة عُمومًا»[5] أو كما يقول **ابن خلدون:** « وهي التي يُرادُ بها الأراجيز، والقصائد التّاريخيّة أو العلميّة التي جاءت في حِكَم الكُتُب، وكذلك الكُتُب التي نظموها، فجاءت في حِكَم الأراجيز والقصائد، وهو ما يعبّر عنه المتأخّرون بالمتون المنظومة كألفيّة الإمام **محمّد بن مالك** في النّحو العربي، وغيرها ممّا يجمعُ قضايا العُلوم والفُنون»[6]، وهناك من يهتمّ بتعداد وحداتها الشّعريّة، وفي هذا يقول **ممدوح عبد الرّحمن:**« المنظومة النّحويّة هي التي يبلُغُ عدد أبياتها ألف بيت تزيدُ أو تنقُصُ، وأشهر الألفيات في النّحو: ألفيّة ابن معطٍ، وألفيّة ابن مالك، ثمّ تبِعها من جاءوا بعدهما ونظموا النّحو في ألفِ بيتٍ، ويبدو أنّ العربَ كانوا يميلون إلى هذا الرّقم مثل عملهم في ألف ليلة وليلة»[7]

فالنّظمُ والمتنُ سيّان إلاّ أنّ المتنَ شاع وانتشر في القُرون المتأخرةِ وصار معتمدًا أكثر من مصطلح النّظم، وكلاهما يُطلقُ على النّصوص الشّعريّة والنّثريّة معا إلاّ أنّ هناك تباينًا بين النّظم والنّثر، فأين يكمُن؟

3ـــ بين النّظم والنّثر:

يعدُّ النّظمُ أشمل من النّثر؛ لأنّ النّظم يكونُ في الشّعر كما يكونُ في النّثر، والنّظمُ يكونُ موجزًا والنّثرُ قد يكونُ مُطوّلا، والنّظمُ لا يحفل بالبيان والبديع بينما نجدُ فنونًا نثريّة قائمة على ألوان البيان والبديع، ويلخّص ابن خلدون الفرق بين النّظم والنّثر في قوله: « واعلم أنّ لكُلّ واحِدٍ من هذه الفنون أساليب تختصُّ به عند أهله، ولا تصلُحُ للفنّ الآخر، ولا تُستعملُ فيه مثل النّسيب المختصّ بالشّعر، والحمد والدّعاء المختصّ بالخُطب، والدّعاء المختصّ بالمُخاطبات وأمثال ذلك»[8]، وقد استعان العرب بالشّعر في جمع العلوم المراد تعليمها، ويعود الاهتمام بالنّظم التّعليمي على النّثر التّعليمي إلى عوامل ذات صلة بطبيعة الفنّين، وميول النّفس البشريّة إلى الشعر بإيقاعاته وأوزانه، « ولذلك التفتَ القُدامى إلى أنّ الشّعر بموسيقاه، وإيقاعه ألطف وأوقع في النّفس،

وأخفّ على السّمع، وأسرع رسوخًا في الذّاكرة بالنّسبة إلى النّثر؛ فاختاروه كقالب بدلا من النّثر لصيانة ثقافتهم وآدابهم، وجعلوا منها خزانةً لعلومهم ومعارفهم»[9]؛ فالشّعر بأوزانه وقوافيه أنسب لحفظ العلوم من النّثر .

ثالثا: قراءة وجيزة للامية الأفعال لابن مالك:

تُعدُّ لامية الأفعال لابن مالك الأندلسي من أهمّ المتون العلميّة الخمس التي وضعها في "علم الصّرف العربيّ" والتي تمّ طبعها مرارًا، وقد سُميت باللاميّة لانتهاء رويّ قوافيها بحرف اللام، وقد تمّ إحصاءُ عدد أبياتها[10] فبلغ مائة وأربعة عشرة (114) بيتًا موزّعًا على كافّة أبوابها، التي بلغت اثني عشر (12) بابا، نظمها على منوال بحر "البسيط"، « تناول فيها مُعظم موضوعات الصّرف، وخاصّةً أبنية الأفعال، وقد شرحها ابنُه " بدر الدّين، وشرحها أيضًا " نجم الدّين الغزّي" وغيرهما»[11]

رابعا: قراءة شاملة وعرضٌ مفصّلٌ لمنهج ابن النّاظم في شرحه لِلامية الأفعال لابن مالك الأندلسي:

1ـــ شرح بدر الدّين محمّد بن مالك على لامية الأفعال لابن مالك:

أ ـــ نسبتُه:

مِنَ المُسلّم به أنّ هذا الشّرح قد وضعه بدر الدّين بن مالك حيثُ فصّل فيه القول في لامية أبيه ابن مالك ـــ رحمه الله ـــ، وقد ذكره السّيوطي في البُغية، وغيره من المحقّقين، والمؤلّفين في مجال التّراجم والسّير وأبواب النّحو العربي[12].

ب ـــ خصائص عنوانه:

يُعرِبُ عنوان الكتاب عن مقصودِ مؤلّفه من وراءِ تأليفه، وهو تقديم شرحٍ لِمَا ألّفهُ والده (ابن مالك)؛ فهو من الرّجال الأوائل الذين انبروا لشرح " لامية الأفعال في علم الصّرف"[13]، وقد توافرت في عنوانه جملة من السّمات التي أهّلته لبلوغ درجة عالية من الوضوح والدّقة، ومن بين تلك السّمات نذكر:

1ـــ التّعريف: فقد رُبِط الشرحُ بالمتنِ(لامية الفعال) بغية الحفاظ على الرّباط الوثيق الذي يجمعُ الشّرح بالنّصّ الأصلي الذي استقى منه مادّته الأصليّة.

2ـــ الأسلوب: اتّسم أسلوب ابن النّاظم في كتابته لهذا الشّرح باليُسر؛ فقد كان مُباشرًا واضحًا، سلِسًا لا غموضَ فيه؛ فإذا طالعنا جلّ صفحاته وجدنا المؤلّف يميلُ كثيرًا إلى اتّباع منهج اللغويّين المعجميين في شرح بعض المفردات، ومن ذلك قوله: «صَدَّ عنِ الشّيء يصُدُّ ويَصِدُّ: أعرضَ، وأثَّ النّباتُ والشّعرُ يؤُثُّ يئِثُّ أثًّا وأثاثًا، كَثُرَ والتَفَّ..»[14] ممّا يدلّ على براعته، وسعة اطّلاعه وإلمامه بعلوم اللغة العربيّة.

3ـــ الحجم: يُعدُّ شرحُ بن النّاظم من الشّروح القصيرة التي دأب صاحبها على شرح أبواب " اللامية" بما تدعو الضّرورة إليه فقط دون إطنابٍ مملٍّ أو إيجازٍ مُخلّ.

4ـــ العُموم والخُصوص: اقتصر هذا العنوان على مجال تصريفِ الأفعال، وبعض الأسماء فقط، لا بمجالات الصّرف العربي بأكمله؛ فهو مُصنّفٌ لغويٌّ يُعنى بقسم الأفعال وحالاتها الصّرفيّة تحديدًا.

5ـــ الهدف من تأليفه: يتجلّى مَقصَد الشّارِح في عنوان كتابه الذي يُمثّل عتبة الكتاب الذي من خلالها نستطيع التوغّل في ثناياه؛ وهو فكُّ ما استُغلِقَ، وشرح ما استعصى فهمه من متن اللامية؛ إذ يقول: «هذه أوراق تشتمِلُ على قصيدة والدي ـــرحمه اللهـــ في أبنية الأفعال وما يتّصِلُ بها، وعلى ذِكر ما يُحتاجُ إليهِ من الأمثلة، وإيضاحِ ما استَبْهَمَ وتفسيرِ الغريب، والله سبحانه وتعالى الموفّق»[15]

ج ـــ مصادر المؤلّف ومراجعه في شرحه للامية الأفعال:

إنّ المتمعّن في شرح ابن النّاظم على متن لامية الأفعال يلمسُ ذلك الجُهد المُعتبر الذي بذلهُ الشّارحُ في التّنقيبِ عن قضايا الأفعال وتعدادها، وتصريفها وغريبها، وفكّ ما غمضَ منها، والاحتجاج والاستشهاد، على أصالتها وصحّتها، وإعلالها وإبدالها؛ فقد اتّخذ من "**متن لامية الأفعال لابن مالك**" مرجعاً رئيسًا في شرحه، كما أنّه ذكر آراء أشهر اللغويّين والنّحاة العرب نحو: سيبويه[16] و الكسائي[17]، والأصمعي[18]، دون التّصريح بِأسماء مُصنّفاتهم، كما عرض آراء للحجازيين[19] وغيرهم في بعض المواضع من الكتاب، كما حفل كتابه **بالشّواهد** خاصّة الشّعريّة والقرآنيّة منها.

6ـــ أبوابه ومنهج ابن النّاظم في تأليفه:

6ـــ1ـــ أبواب الشّرح:

انطلق ابن النّاظم في بناء شرحه على لامية الأفعال من المتن، فجاء تقسيمه لأبواب الكتاب مُطابِقًا تمامًا لِما جاء في أبواب المتن، فقد استهلّ شرحهُ بمقدّمة شرح فيها دواعي تأليفه له[20]، ثمّ شرع مباشرة في إيضاحِ ما جاء في مُستهلّ متن اللامية، وشرحها ثمّ أتبعها بأبوابٍ مقسّمة على النّحو الآتي:

ـــ باب أبنية الفعل المُجرّد و تصاريفِهِ .

ـــ فصل في اتّصال تاء الضّمير، أو نونه بالفعل.

ـــباب أبنية الفعل المزيد فيه.

ـــ فصل في المضارع.

ـــ فصل في فعل ما لم يُسمَّ فاعله.

فصل في فعل الأمر.

ـــ باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين.

ـــ باب أبنية المصادر.

ـــ فصل في مصادر ما زاد على الثّلاثة.

_ باب المَفْعَل والمفعِل ومعانيهما.
_ فصل في بِناءِ المفعلة للدّلالة علة الكثرة.
_ فصلٌ في بناءِ الآلة.
ثمّ ختمه بالصّلاة والسّلام على سيدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

6_2 منهج ابن النّاظم في شرحه، وتبويبه لكتابه:

اتبع ابن النّاظم منهجا واضحًا ومنظّما في تبويب كتابه تميّز بجملة من الخصائص منها:

أ_ عرض المسائل الواردة في المتن ثمّ شرحها:

بنى ابن النّاظم شرحه على ما جاء في المتن الأصل (لامية الأفعال)؛ إذ اشتملت أبوابه مسائل اللامية مهملا كلّ ما لم يَرِد فيها، وقد اتّسمت طريقته بالتّسلسل في عرض المسائل؛ إذ استهله بعرض الأبيات التي جاءت في مُستهلّ المتنِ صراحةً، وهو قول ابن مَالِك [البسيط][21]:

الْحَمْدُ للهِ لاَ أَبْغِي بِهِ بَدَلاَ **حَمْدًا يَبَلِّغُ مِن رِضْوَانِهِ الأَمَلاَ
ثُمَّ الصّلاةُ على خَيْرِ الوَرَى وَعَلَى سَادَاتِنَا آلِهِ وَصَحْبِهِ الفُضَلاَ**

ولم يحفل ابن النّاظم بشرح المقدّمة _كما فعل بعض الشّراح من أمثال " بحرق اليمني" إذ قال في حاشيته_ : « (الحمد لله) الحمدُ هو الثّناءُ باللسان على المحمودِ بما فيهِ من الصّفاتِ المحمودة، وهو والمدحُ أخوان»[22]، وفيه قال ابن حمدون: « هو تقييدُ بِناءٍ على أنّهُ يُطلقُ على كلّ مايدلُّ على التّعظيمِ، وهو المفهومُ من " الصّحاح" وغيرِهِ، أو إيضاحِ بناءٍ على أنّ الثّناءَ إنّما يكونُ باللسان»[23]، ويبدو أنّ سبب إعراض ابن النّاظم عن شرح المقدّمة يعود إلى أسباب عدّة أهمّها:

_ قِصَرُهَا ووُضوحها وعدم حاجة المتلقي إلى شرح ما جاء فيها من عبارات يسيرة مثل: الحمد والثّناء على المولى _ عزّ وجلّ_، والصّلاة والسّلام على النّبي محمّد صلى الله عليه وسلّم، ثمّ ذِكْر فضل الإلمام بعلم التّصريف مع تقديم متن اللامية المحيط بمسائل هذا العلم في قوله:

وَبَعْدُ فَالفِعْلُ مَنْ يُحِكِمْ تَصَرُّفَهُ يَحُزْ مِنَ اللغَةِ الأَبْوَابَ وَالسُّبُلاَ**
فَهَاكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهِمِّ وَقَدْيَحْوِي التّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الجُمَلا.**

_ قيام من سبقه من الشّارحين بشرح أبياتها الأربع.

ب: تمييز نصّ المتن عن الشّرح بطريقة قال_ ثمّ عرض شرح ابن النّاظم:

إذ حرص الشّارحُ في مُستهلّ أبوابه على التّمييز بين النّصّ، وشرحه حيثُ تناول أجزاء النّص بالشّرح، فكان في كلّ مرّة يعرِضُ قول النّاظم (مؤلّف النّصّ الأصلي) ثمّ يُتبِعُهُ بشرح للبيت أو الأبيات التي وردت فيها

المسائل اللغويّة، بقوله: (والمعنى...) ويستمرُّ بهذه الطريقة؛ حيثُ يتمُّ التتابعُ بين النّصّ الأصلي والشّرح ومثال ذلك قول ابن النّاظم: « **وقوله** " احوها"؛ معناها احفظها، وقوله [البسيط]:

وَ أَدِمْ كَسْرًا لِعَيْنِ مُضارِعٍ يَلِي فَعَلاَ

ابتداءً لبيانِ ما يجيئُ عليهِ مثالُ المُضارع من فَعَلَ، وتتمّتُهُ:

ذَا الوَاوِ فَاءً أَوِ اليَاء عَينًا أَوْ كَأَنَّى كَذَا المُضَاعَفُ لازِمًا كَحَنَّ طَلاَ**

والمعنى أنّهُ يلزمُ كسرُ عينِ المضارع من فعلٍ فيجيءُ على يَفعِل إذا كانت فاؤهُ واوا، أو عينه أو لامُهُ ياءً، أو كانَ مُضاعفًا لازمًا»[24]

ــ ومن ذلك أيضا شرحه لقول النّاظم في **ما نَدَرَ ضمُّ عَيْنِ مُضارعه من فعل المضاعف** قائلا: « و لمّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ مَا نَدر كسرُ عينِ مُضارِعِهِ من فَعَلَ المضاعف المتعدّي شَرَعَ في ذِكْرِ ما نَدَرَ ضمُّ عَيْنِ مُضارِعِهِ من فَعَلَ المضاعف اللازم **فقال**: وَاضْمُمَنَّ مَعَ اللُّزومِ...إلخ, وتتمّتُهُ:

هَبَبْتُ وَذَرَرْتُ وَ أَجَّ كَرَّ هَمَّ بِهِ وَعَمَّ زَمَّ وَسَحَّ مَلَّ أَيْ ذَمَلاَ**

هذه الأفعال ضربان: **أحدهما**: التُزِمَ ضَمُّ عَيْنِ مُضارعه، **والآخر**: جاء بالوجهين»[25]

ــ ومن أمثلة **تمييز نصّ المتن عن الشّرح بطريقة قال_ ما جاء في باب: " فصلٌ في فعل ما لم يُسمَّ فاعلُهُ"** قال: بعد ذكره لقول النّاظم شارحًا لباب الفعل الماضي الثّلاثي المعتلّ العين: « فإن كان الماضي ثلاثيًّا مُعتلّ العين؛ نحو: قَالَ وبَاعَ، فإنّهُ يُفعَلُ بهِ ما ذُكِرَ ثمّ يُخفّف بحذف حركة فائهِ ، ونقل حركة العين إليها، فيُقال : بيع وقيلَ، والأصل: قُولَ وَ بُيِعَ، فاستُثقِلت الكسرة على حرف علّة يلي ضمّة فَخُفِّفَ بالنّقل، وإلى هذا أشارَ **بقوله:**

وَاكْسِرْهُ إِذَا اتَّصَلاَ بِعَيْنٍ اعْتَلَّ»[26]

ومن ذلك قوله في باب فعل الأمر: « وأمّا أمَرَ و اخذَ وأكَلَ، فَنبّهَ على حال أمثلة الأمر منها بقوله:

وَشَذَّ بِالحَذْفِ مُرْ وَخُذْ وَكُلْ وَفَشَا **وَأُمُرْ وَ مُسْتَنْدَرٌ تَتِيمُ خُذْ وَكُلاَ »[27]

ج_ مزج الشّرح بالمتن مع تمييز النّصّ الأصلي عن النّصّ الشّارح له:

مزجَ الشّارح في مواضع كثيرة من كتابه بين متن اللامية الأصلي وبين شرحه، بيدَ أنّه كان يُميّزُ أبيات اللامية بخطٍّ أكبر من فقرات كتابه، كما ورد في الجزء السّابق لهذا العنوان، وهي طريقة منهجيّة دقيقة؛ إذ اعتمد فيها على التّسلسل الزّمني للنّصّ انطلاقًا من المتن ووصولا إلى الشّرح، ومثال ذلك قوله [البسيط]: «

وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِ المُضَارِعِ مِنْ ذَا البَابِ يَلْزَمُ إِنْ مَضِيهِ قَد حُضِلاَ**

زِيَـــادَةَ التَّـــاءِ أَوّلاً وَ إِنْ حَـصَلَتْ لَهُ فَمَا قَبْلَ الآخِرِ افْتَحَـــنْ بِولاَ**

المرادُ ب: " ذا البابِ": ما زادَ على ثلاثةِ أحرُفٍ، وكلّ مضارع مبني للفاعل ممّا زادَ على ثلاثة أحرف فواجِبٌ كسرُ ما قبل آخرهِ لفظًا، أو تقديرًا ما لم يكُن أوّل ماضيهِ تاءً مزيدة»[28]

ــ ومن نماذج **مزج الشّرح بالمتن** ما جاء في باب: **أبنيةِ أسماء الفاعلين والمفعولين**[29] حيث أورد نصّ المتن وهو قول الإمام ابن مالك:

كَوَزْنِ فَاعِلٍ اسمُ فاعِلِ جُعِلاَمِنَ الثُّلاثِي الذي مَا وَزْنُهُ فَعَلا**

ثمّ قال: « بناءُ اسمِ الفاعل من فَعَلَ مُطلقا، ومن فَعِلَ المُتعدّي على فاعلٍ نحو ضَرَبَهُ فهو ضَارِبٌ، وقَتلَهُ فهو قاتلٌ؛ وجاس فهو جالس؛ وقعد فهو قاعد؛ ولَقِمَهُ فهُو لاقِمٌ، وقَضِمَهُ فَهو قَاضِمٌ، وشَرِبَهُ فهو شَارِبٌ»[30].

ــ **ومن مواضع مزج نصّ المتن مع الشّرح** قوله في **مصادر ما زاد على الثّلاثة:**

وَ بِالْفُعَلِّيَةِ افْعَلَلَّ قَدْ جَعَلُوا مُسْتَغْنِيًا لاَ لُزُومًا فَاعْرِفِ الْمُثُلاَ**

قال: « المقصودُ من هذا البيت التّنبيه على مجيء نحو: القشعريرة من اقشَعَرَّ، وقد سبق ذكرهُ»[31]

7ــ شواهد الحاشية:

كان ترتيبُ الشّواهد في شرح ابن النّاظم طبيعيًّا؛ إذ طغت الشّواهد الشّعريّة على الشّواهد القرآنيّة، والأحاديث الشّريفة، كما جاء في متنها عرضٌ لبعضِ أقوال العرب؛ فَمِمَ يُفَسَّرُ طغيان الشّواهد الشّعريّة عن باقي الشّواهد، وما دلالة ذلك؟

إنّ المتأمّل في كُتُب التّراث النّحوي العربي يجِد أنّ النّحاة العرب قد أولوا الشّعر العربي عناية فائقة؛ إذ عدّوه من أولى الدّعائم التي بنوا عليها مؤلّفاتهم النّحويّة، وبلغ بهم الأمر إلى تخصيص لفظة الشّاهد واقتصارها على الشّعر دون سِواه من الأنماط القوليّة الأخرى؛ لأنّهُ يُمثّلُ تاريخ العرب وحياتهم وملاذهم فيما أشكل عليهم من الغريب في القول والغامض منه، ويُروى عن ابن عبّاس أنّهُ قال: « "إذا قرأتُم شيئًا من كِتاب الله فَلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب فإنّ الشِّعر ديوان العرب" ، وكان إذا سُئِلَ عن شيءٍ من القرآن أنشدَ فيه شعرا»[32]، فهذا الاحتفاء والتّمسّك بالشّعر نابعٌ من ثراء الشّعر العربي بالظّواهر اللغويّة وقُدرته على إيضاح ما أشكل عليهم شرحه بالإضافة إلى عامل **نفسي** آخر وهو عدم قدرة العرب على التّخلّي عن الشّعر، وقد وردت في العُمدة رواية عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: « لَا تَدَع العَرَبُ الشّعرَ حتّى تَدَع الإبل الحنين »[33] ويُعزّزُ هذا ما رُويَ عن أبي السّائب المخزومي أنّه كان : « على شرفه وجلالته وفضله في الدّين والعلم يقولُ: أمَا والله لو كان الشعرُ مُحَرَّمًا لَوَرَدْنَاهُ الرّحبَةَ في كُلِّ يومٍ»[34]

فكل هذه العوامل وغيرها قد أسهمت في بلوغ الشّعر هذه المكانة، وجعلته يتصدّر الشّواهد اللغويّة في جلّ المؤلّفات النّحويّة والصّرفيّة العربيّة على مرّ العصور.

7ــ1: الشّواهد القُرآنيّة:

بلغت الشّواهد القرآنيّة في شرح ابن النّاظم على لامية الأفعال حوالي عشرة (10) شواهد قرآنيّة، ولا ريب في أنّ احتفاءه وعنايته بالشّواهد القرآنيّة لدليلٌ على نشأته العلميّة، ويُمكِنُ الاستئناس بما جاء به من تلك الشّواهد بما يلي:

ــ في باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه، في مجيءِ الفتح مع الكسر في الفعل المضارع قال: «فالأوّل في تسعة أفعالٍ؛ وهي:

حَسِبَ يحسَبُ ويحسِبُ، ووَغِرَ صدرُهُ يَغِرُ ويَوغَرُ، ووَحِرَ يَحِرُ ويَوحَرُ إذا توقّدَ غيظًا، ونَعِمَ ينعِمُ، وينعَمُ﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَّوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ { الرّعد: 31}»[35]

ــ كما استشهد في باب خروج بعض الأفعال عن قياسِ نظائرها ممّا سُكِّنَ ثاني مضارعه فلم يُجلب قبل أوائلها همزة الوصل بل اكتُفِيَ عن ذلك بحذفِ أوائها تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وربّما جاءت على القياس، فقيل اَومُرْ و اَوخُذْ، وَ اَوكُلْ، وكثُرَ ذلك في مُرْ مَعَ واوِ العطف، كقوله تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: 132]، وقـــــوله: ﴿خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ بِالعُرْفِ﴾ [الأعراف: 199][36].

ــ كما استشهد ببعض القراءات القرآنيّة ومن ذلك قوله: «شذَّ بالكسر وحده مضارع حَبَّ، يُقالُ: حبَّهُ يَحِبُّهُ بمعنى: أَحَبَّهُ وعليه قِراءة العطارديّ: ﴿ فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ [آل عمران: 31]»[37]

ــ كما كان يوردُ الشّواهد القرآنيّة عَرَضًا بين ثنايا شرحه للمتن ومن ذلك قوله:« وقد يجيءُ فعَّلَ على فِعَّال؛ نحو: كَذَّبَ كِذّابًا، وكلّمَ كِلاّمًا»[38] من قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النّبأ: 28].

ــ وفي بناء المصدر مِن أفعل على إفعال، نحو أكرَمَ إكرامًا، قال:« وشذَّ ترك التّعويض في قولهم، أَرَاهُ إراءَةً، وأَقَامَ إقَامَةً، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ﴾»[39]

7_3: الشّواهد الشّعريّة:

فاق ذكر الشّواهد الشّعريّة في الشّرح ثلاثة عشرَ بيتا ورجزًا، تراوَحَ بين ما هو منسوبٌ لقائلِهِ، وبين ما هو مجهولُ القائلِ، فكان تارة يقول: قال الشّاعر، وتارة يقول قال الرّاجز، وتارة ينسبُ البيت لقائله، ومن الأبيات المنسوبة ما ورد في باب " **المفعَل والمفعِل**" ومعانيها في قول النّاظم [البسيط]:

وَكَاسْمِ مَفْعُولٍ غَيْرَ ذِي الثَّلاثَةِ ضَعْ لِمَا لَهُ مَفْعَلٌ أَوْ مَفْعِلٌ جُعِلاَ

قال يُبنى للدّلالة على المصدر والزّمان والمكان من كلّ فعل زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ مثل اسم المفعول منه فيُقال أكرمته مكرما أي إكرامًا، وهذا مُدَحرَجُ زَيْدٍ، أي: مكان دحرجتِهِ، والزّمانُ كذلك قال تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: 19] أي تمزيق.

وقال **الرّاجزُ** [الرّجز]:

7_2: الأحاديث الشّريفة:

لم يستند ابن النّاظم في شرحه على الأحاديث النّبويّة الشّريفة، وإنّما أورد قولا واحد للخليفة عمر بن الخطّاب ــرضي الله عنه ــ في معرض شرحه لقول ابن مالك [البسيط]«:

وَمَنْ يَصِلْ بِتِفِعَّالٍ تَفَعَّلَ وَ الـــفِعَّالِ فَعَّلَ فَاحْمَدهُ بِمَا فَعَلاَ**

وَقَدْ يُجَاءُ بِتَفْعَالٍ لِفَعَّلَ فِي تَكْثِيرِ فِعْلٍ كَتَسْيَارٍ وَقَدْ جُعِلاَ**

قال: الغرضُ من هذه الأبيات التّشبيه على ما شذَّ من مجيء المصدر من تفعّلَ على تِفَعّال كتِحمّالٍ،...، ومن مجيءِ المصدر من الثّلاثي على فِعّيلى لِقصدِ المُبالغة؛ نحو حَثَّهُ حِثِّيثى، وخَصَّهُ خِصِّيصى، وفي **حديث** عُمر ــرضي الله عنه ــ " لَولا الخِلّيفَى لَأَذَّنْتُ"»[40]، فبمَ يُفسّر عدم احتفاء ابن النّاظم بالاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف؟

رغم اهتمام النّحاة المتأخّرين بالأحاديث النّبويّة الشّريفة إلاّ أنّ ابن النّاظم لم يَحْتَفِ بها في شرحه للامية الأفعال، ولعلّ ذلك لم يكُن مقصودًا منه، وإنّما جاء في سياق تحليل المسائل الصّرفيّة الواردة في اللاميّة والتزامه التّام بما نظمه الامام بن مالك في هذا المتن.

- ✓ إنّ قلّة استشهاد النّحاة بالأحاديث النّبويّة الشّريفة واهتمامهم بالشّواهد الشّعريّة يكرّس الارتباط الوثيق بين الشّواهد الشّعريّة والمسائل النّحويّة والصّرفيّة
- ✓ يدلّ اهتمام ابن النّاظم بالشّواهد الشّعريّة والقرآنيّة على حرصه وسعيه في إخراج مؤلّف نحوي يُضاهي مؤلّفات النّحاة الذين سبقوه، دون حياد أو انحياز عن نهجهم.

إنَّ المُوَقَّ مِثلُ مَا وُقِّيتُ.

وقال **كعب بنُ مالِك** [الطّويل]:

أُقاتِلُ حتَّى لا أرى لِي مُقَاتَلاًوَأَنْجُوا إِذَا حُمَّ الجَبَانُ مِنَ الكَرْبِ**

أراد قتالاً، وقالوا: ما فيه متحامَلٌ، أي تحامُلٌ»[41]

ومن ذلك استشهاده بقول **أميّة بن أبي الصّلت** في حديثه عن المصدر: " مُتحامُل" قال: « وقالُوا للمكان: هذا مُتحامَلُنَا، وهذا مُخرجنا ومُدخلنا، ومُصبَحُنَا ومُمسَانَا، والزّمانِ مثلُ المكان، قال **أُميّةُ بنُ أبي الصّلتِ** [البسيط]:

الْحَمْدُ للَّهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحُنَابِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا**»[42]

ــ ومن الأبيات التي أوردها بلا نسبة ما جاء في باب" **فعل ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ**" حينَ أراد الحديث عن تخفيف الفعل منه إذ يقول:« ومنهم من يُخَفِّفُ هذا النّوع بحذف حركة عَينِهِ، فيقولُ قُولَ، وَ بُوعَ، قـال **الرّاجِزُ**[الرّجز]:

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُتَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ** »[43]

7_4: أقوالُ العربِ:

استدلّ ابن النّاظم بطائفة من أقوال العرب، ولُغاتهم، ومن ذلك قوله في "باب المضارِع": « و أمّا أَبَى فجاؤوا بِمُضارعِه مفتوح العينِ على يأبَى؛ لأنّ **من العربِ من يقولُ** في ماضيهِ: أَبِيَ فاستغنُوا بِمُضارِعِ المكسورِ العين عن مُضارِعِ المفتوحِها، وكَسَرَ غيرُ الحجازِيّين أوّلَهُ مُطلَقًا، **فقالُوا:** أنتَ تِئْبَى، وهُو يِئبَى، وهكذا مُضارِعُ فَعِلَ ممّا فاؤهُ واوٌ؛ نحو: وجلتَ فأنتَ تِيجَل، وهو يِيجَلُ.»[44]

_ ومن أمثلة استدلاله بأقوال العرب ما جاء في " **باب أبنية الفعل المجرّد و تصاريفه" :** « ومذهب غير الكسائي أنّه لا أثر لحُروف الحلق في هذا النّوع، ويدلُّ على صحّة مذهبهم **قول العرب:** شَاعَرَني فَشعَرْتُهُ فأنا أشعُرُهُ بضمّ العين»[45]

_ وفي **باب المَفْعَلْ و المَفْعِل**[46] ومعانيها قال: « **وقالوا:** مضْرِبَةُ السَّيفِ، ومضْرَبَةُ السَّيفِ، جعلوه اسمًا للحديد وأصلُهُ المكان فالكسرُ فيه هو القياس، والفتحُ شاذٌّ؛ لأنّه من ضَرَبَ يَضرِبُ»[47]

7_ 5: اهتمامه بذكر مذاهب النّحاة وآرائهم:

في باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه قال: في تفصيل القول عن بناء المضارع من فعُلَ على يفعُلُ بضمّ العينِ فيهما في حال مجيئ الكسر في الفعل المضارع فقط وهو ثمانية أفعال، وهي: «وَرِثَ يَرِثُ، وَوَلِيَ الأمر يليهِ وِلايةً، كإمارة ونحوهَا، ووَلِيَ الشّيءَ وَلْيًا، قَرُبَ منه، وَورِمَ الجُرحُ يَرِمُ: انتفَخَ؛ وورِعَ الرّجُلُ يَرِعُ وَرَعًا، وَرِعَةً: كَفَّ عنِ المَعاصي فهُو ورِع، حكى **سيبويه** وَرَعَ يَوْرَعُ لَغةً؛ ووَمِقَ الشَّيء يَمِقُهُ مِقَةً أَحَبَهُ»[48]

في باب " أبنيةُ الفِعلِ المَزِيدِ فيه" قال في شرحه لقول النّاظم: [البسيط] «

تَدَحْرَجَتْ عَدْيَطَ احْلَولَى اسْبَطَرَّ تَوَالَى مَعْ تَوَلَّى وَخَلْبَسَ سَنْبَسَ اتَّصَلاَ**

وَسَفْعَلَ؛ نحو: سَنْبَسَ، بمعنى: نَبَسَ، أي أسرَعَ، **قال أبو عمرو الزّاهد:** السِّنْبِسُ: السّريعُ، وسينُهُ زائدة لِسُقوطِها في نَبَسَ»[49]، كما حدا حدو النّاظم في عرض رأي الكسائي في قوله [البسيط]:

وَفَتْحُ مَا حَرْفُ حَلْقٍ غَيرُ أَوَّلِهِ عَنِ الكِسَائِي فِي ذَا النَّوعِ قَدْ حَصَلاَ**[50]

قال: « مذهب **الكسائي** أنّ فَعَلَ الدّال على الغلبة يمنعُ من ضمّ عينٍ مضارعه استحقاقُ فتحها لكون عين الفعل أو لامه من حروف الحلق، وهي: الهمزةُ، والهاءُ، والعين، والحاءُ، والغينُ والخاءُ، كما يمنعُ ضمّ عينه استحقاقُ الكسرِ لكونِ الفاء واوًا، أو العين، أو اللام ياءً، فيقولُ: فَاهَمَنِي، فَفَهِمْتُهُ، فأنَا أفهمهُ؛ وَ هَازَأَنِي فَهَزَأْتُهُ فأنَا أهزَؤُهُ؛ وَصَارَعَنِي فَصَرَعْتُهُ، فَأَنَا أَصْرَعُهُ، على قياس ما سِواه من نظائر.

ومذهب **"غير الكِسائي"** أنّهُ لا أثرَ لِحُروفِ: الحلق في هذا النّوع، ويدلُّ على صحّةِ مذهبهم **قول العرب:** شاعرني فشعرتُهُ فأنا أشعُرُهُ بضمّ العين»[51]

ـ وفي باب "**أبنية الفعل المزيد فيه**" قال: « وفَعْتَلَ؛ نحو كَلْتَبَ كَلْتَبَةً، فهو كَلْتَبَانٌ، قال **الأصمعيّ**: الكَلْتَبَانُ مأخوذٌ مِنَ الكَلَبِ، وهو القيادةُ»[52]

6_7: اهتمامه بالرّواية، والسّماع والقياس:

إنّ المُطّلِع على شرح ابن النّاظم يجدُ فيه العديد من المواضع التي احتفى فيها صاحب الشرح بأصول النّحو الثّابتة عن النّحاة العرب من رواية سماعٍ، وقياسٍ...، ويمكِنُ التّمثيلُ لذلك بالنّماذج التالية:

ـ **من صُور السّماع في الشّرح: قوله في مسألة كسر عين الفعل المضارع، في باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه:**

«ووُرِيَ المُخُّ يَرِي إذا اكتنَزَ، وقُيِّدَ هذا الفعل بالإسناد إلى المخ احترازًا من وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي، فإنَّ كسر عين مضارعه ليس على الشّذوذ، بل على تداخُل اللغتين، والاستغناء بمضارع من قال، وَرَى الزّندُ بالفتح عن مُضارِعِ من قال: وَرِيَ بِالكسر، فلهذا لم يرد مع ما شذّ الكسر في عين مضارعه، بخلاف وَرِيَ المُخّ؛ لأنّه **لم يُسمَعْ من ماضيه** إلا كسر العين»[53]

ـ **ومن صُور السّماع في الشّرح**: قوله في بناء المصدر من فَعلَلَ **قِياسًا** على فَعْلَلَة قال: « يُبنى المصدر مِن فعلل قِياسًا على فَعْلَلَة؛ نحو: دحرج دحرجة، وسَيْرَجَ سَيْرَجَةً، **وسماعًا** على فعلال؛ نحو: سَرْهَفَهُ سِرْهَافًا، أي سَرهَفَةً، وهي النّعمةُ وحُسنُ الغداء، قال [الرّجز]:

" سَرْهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافِ"»[54]

ـ **ومن مواضع اهتمام الشّارح بالسّماع: قوله في باب أبنية المصادر:** « من المسموع الذي لا يدخُلُه القياس مجيءُ المصدر من فَعَلَ المُتعدّي على فَعَلٍ؛ نحو طَلَبَ طَلَبًا، وجَلَبَ جلَبًا، وعلى فِعَالٍ؛ نحو: حَجَبَ حِجَابًا، ونَكَحَ نِكَاحًا، وعلى فُعُولٍ نحو: وَرَدَ الماءَ وُرُودًا، وجَحَدَهُ جُحودًا، وعَلَى فِعْلٍ، نحو ذَكَرَ ذِكْرًا، وقالَ قومٌ ذُكْرًا بالضّمّ»[55]

ـ **من صُور القياس في الشّرح**: ما جاء في قوله ابن مالك في باب أبنية الفعل المجرّد وتصاريفه[الرّجز]:

وَضُمَّ عَينَ مُعدّاهُ وَيَنْدُرُ ذَا ** **كَسْرٍ كَمَا لازِمٌ ذَا ضَمٍّ احتُمِلاَ**

قال ابن النّاظم: « يجِبُ ضمُّ عين مُضارِعِ فعَلَ من المُضاعف المتعدّي فيجيءُ على يفعُلُ؛ نحو: سَلَّ الشّيءَ يسُلُّهُ، وحلَّهُ يحُلُّهُ، وقد ندَرَ الكسرُ في أفعالٍ من المتعدّي كما نَدَرَ الضّمُّ في أفعالٍ من اللازم فتُحفظُ ولا **يُقاسُ** عليها»[56]

ـ **ومن صُور اهتمامه بالقياس قوله في شرح بيت الإمام ابن مالك في باب أبنية المصادر: «**

فَعْلُ مَقِيسُ المُعَدّى والفُعُولُ لِغَيْــــرِهِ سِوَى فِعْلِ صَوتٍ ذَا الفُعَالَ جَلاَ.**

الأمثلة المذكورة لمصادر الفعل الثّلاثي تسعة وأربعون مثالا، **والمقيس** منها عشرةُ أمثلة، والبواقي مقصورة على **السّماع.**

فالمَقيسُ: مَفْعَلٌ، وفَعْلٌ، وفُعُولٌ، وفُعَالٌ، و فَعَلٌ، وفَعَالَةٌ، وفُعُولَةٌ، وفَعِيلٌ، وفِعَالٌ، وَفِعَالَةٌ....»[57].

ثمّ فصّل جميع هذه الأوزان إلى ما بعد الصّفحة السّبعين من الشّرح.

ــ **ومن صور القياس في الشّرح**، قوله في باب **المَفْعَلْ والمَفْعِل ومَعانيها**: « وما كان مُضارعه على يَفعِل، وليست لامُهُ مُعتلّة، فإن كان فاؤهُ واوًا **فقياس** اسم المصدر منه والزّمان والمكان مَفعِل بالكسر كقولك: وَعَدَهُ مَوْعِدًا، أي وَعْدًا، ومثلهُ وَجَدَ مَوْجِدًا...»[58]

ــ **ومن صور القياس في الشّرح** ــ أيضًا ــ قوله في **باب المَفْعَلْ والمَفْعِل ومَعانيها**: « وفي المكان مِن وَضَع؛ ووجِلَ وحَسِبَ مَوضِعٌ ومَوْضَعٌ؛ ومَوْجِلٌ وموجَلٌ، ومَحْسِبَةٌ، ومَحْسَبَةٌ.

وقالوا مَضْرِبةُ السّيفِ، ومَضْرَبَةُ السّيفِ، جعلوه اسمًا للحديد وأصلُهُ المكان فالكسر فيه هو **القياس** والفتحُ شاذٌّ؛ لأنّهُ مِنْ: ضَرَبَ يَضْرِبُ»[59]

8ــ سُبُل دراسة المتون والشّروح النّحويّة و الإفادة منها في تعليم اللغة العربيّة:

تُعدُّ المتون النّحويّة والصّرفيّة من أهمّ المصادر التي ينبغي اعتمادها في المقرّرات الجامعيّة واعتبارها من أساسيّات تدريس قواعد اللغة العربيّة وترسيخها في أذهان الطّلبة، **ويكون ذلك** بإدراجها ضمن مصادر اللغة التي يعتبرها الأساتذة من أساسيات الدّرس اللغويّ، وتقديمها للطّلبة وإدراج العديد من نُصوصها في المحاضرات النّظريّة والدّروس التّطبيقيّة، وتكليف الطّلبة بدراسة مضامينها، وحفظ أبواب المتون اللغويّة بصفة عامّة، وإطلاع الطّلبة على أبوابها وما تحويه من مسائل نحويّة وصرفيّة، وبيان صِلَتها بالموسوعات النّحويّة المطوّلة، ثمّ إبراز دور الشّروح النّحويّة في توضيح تلك المتون، والتّركيز على الشّواهد اللغويّة باعتبارها من الدّعائم الأساسيّة التي بُنِيَ عليها صرح النّحو العربيّ، واستغلال الحصص التّطبيقيّة في تحليل ما ورد في بُطُون المتون النّحويّة من أبواب وشواهد، وتوزيع تلك الأبواب على الطّلبة وتكليف كُلّ طالب بدراسة بابٍ نحويّ أو صرفيّ دراسة لغويّة شاملة، وحفظ ما أمكن من أبياتٍ تعليميّة جامعة للقواعد اللغويّة، وعرض ما سيقَ من حجج وشواهد قرآنيّة وشعريّة ونبويّة في بعض الشّروح والحواشي و التّقريرات و التّقاريظ المفسّرة لكلّ متن.

فالمتون النّحويّة من أخصب المجالات التي يجب استغلالها في ترسيخ المقرّرات اللغويّة الجامعيّة لما لها من مزايا عديدة، يُمكِنُ إيجازُها فيما يلي:

ــ تعريف الطّلبة وتقريبهم من مؤلّفات نحويّة جديدة وجامعة لأبواب النّحو والصّرف العربي.

ــ تمكين الطّلبة من التّعامل مع المؤلّفات النّحويّة وإحياء بعض المهارات لديهم مثل مهارة الحفظ.

ــ إكساب الطّلبة القُدرة على تحليل النّصوص وإخراج ما فيها من كُنوز لغويّة.

ــ ترسيخ القواعد النّحويّة والصّرفية في أذهان الطّلبة.

ــ تقويم ألسنة الطّلبة وتجنيبهم الوقوع في اللحن.

_ اكتساب الطّلبة مفاتيح التّحليل اللغويّ للنّصوص، والقُدرة على التذوّق وذلك عن طريق تمكّنهم من ربط معاني الكَلِم بِمبانيه، مثل دور الحركات الإعرابية في تحديد المعاني، وغيرها من القضايا الدّقيقة التي ينبغي تعريف الطّلبة بها.

خاتمة ونتائج:

تمّ التّوصّل في ختام هذه الدّراسة إلى جمله من النّتائج أهمّها:

_ إنّ هذا الشّرح يعدُّ من الشّروح النّفيسة التي أُلّفَت في القرون المتأخرة عن متن يُعدّ من عُيون المتون المؤلّفة في علم الصّرف، بمنهجٍ واضِحٍ لم يحِد فيه صاحبه عن منهج أبيه _ابن مالك_ في التأليف النّحويّ.

_ إنّ لهذا الشّرح قيمة علميّة كبيرة؛ إذ حفل بآراء النّحاة، والشّواهد اللغويّة، والأمثلة التّوضيحيّة التي تقرّب الصّلة بين المتن والشّرح، وتجعل المفاهيم تصِلُ إلى أذهان المتلقّين لها بيُسر.

_ دأب فيه الشّارحُ دأبَ النّحاة الأوائل؛ إذ رتّب فيه الشّواهد ترتيبًا طبيعيّا؛ إذ حفل بالشّواهد الشّعريّة، وقلّ استشهاده بالآيات القرآنيّة والشّواهد النّبويّة الشّريفة.

_ إنّ إدراج المتون والشّروح النّحويّة والصّرفيّة في المقرّرات التّطبيقيّة الجامعيّة من أهمّ التّدابير التي يجبُ اتّخاذُها حديثًا في تعليم اللغة العربيّة، لما له من مزايا تعودُ بالنّفع على الطّلبة بالدّرجة الأولى وأهمّ تلك المزايا تمكين الطّالب من القدرة على اكتساب مفاتيح التّحليل اللغويّ للنّصوص والتّذوّق الجمالي ، وحفظ الشّواهد اللغويّة التي من شأنها إثراء الرّصيد اللغويّ للطّالب.

_ تعدّ المتون النّحويّة أهمّ زادٍ للطّالب الذي يطمحُ إلى التّكوين في مادّة اللغة العربيّة و البحث في مسائلها.

هوامش:

[1] _ يُنظر: جلال الدّين السّيوطي،1425هـ، 2005م، بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، تحقيق محمّد عبد الرّحيم، ط1، بيروت_ لبنان، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص 128.

[2] _ جلال الدّين السّيوطي، بغية الوُعاة، ص 197، و مقدّمة محمّد بدر الدّين بن مالك، 1420ه، 2000م، شرح ابن النّاظم على ألفيّة بن مالك، تحقيق، محمّد باسل عيون السّود، ط1، بيروت_ لبنان، دار الكُتُب العلميّة ص 01.

[3] _ عمّار بن خميسي، 1426هـ، 2005م، شرح بدر الدّين محمّد بن مالك الأندلسي، على لامية الأفعال لابن مالك، ط1، بيروت_ لبنان، دار ابن حزم، ص07.

[4] _ عبد الله بن عُويقل السّلمي،1420هـ، المُتون والشّروح، والحواشي والتّقريرات في التّأليف النّحوي، ـ، مجلّة الأحمديّة، العدد الرّابع.ص 03.

[5] _ جواد غلام علي زادة، الاثنين 19 نيسان(أبريل) 2010، المنظومات التّعليميّة ودورها في التّعليم، موقع ديوان العرب، ماي، 2024 diwanalarab.com، ص01.

[6] _ عبد الرّحمن بن خلدون،1425هـ، 2005م المقدّمة، ص 519.
[7] _ ممدوح عبد الرّحمن،2000م، المنظومة النّحوية دراسة تحليليّة، دط، دار المعرفة الجامعيّة، ص6.
[8] _ عبد الرّحمن بن محمّد بن خلدون، المقدّمة، ص 51
[9] _ جواد غلام علي زادة، المنظومات التّعليميّة ودورها في التّعليم، ص 16.
[10] _ يُنظر، مقال جمعة زروقي، 2021 منهج "الطّالب بن حمدون بن الحاج" في حاشيته على شرح " بحــرق" على لامية الأفعال لابن مالك، مجلّة اكاديميّة ريمار، اسطنبول، تركيا Rimak international journal of humanities and social SciencesISSN:2717-8293 July,2021,volume3,Issue6، ص 1_ 9.
[11] _ الحسن ولد زين الشّنقيطي،1971، الطُّرة " توشيح لامية الأفعال لابن مالك، بخياطة وترشيح الشّيخ العلاّمة محمّد سالم ولد عدود، تحقيق، دط، بيروت_ لبنان عبد الحميد بن محمّد الأنصاري، دار الكُتُب العلميّة، ج1، ص 62.
[12] _ يُنظر جلال الدّين السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، ص 197.
[13] _ يُنظر: جمعة زروقي، (2018م)، أصول التّأليف في مصادر التّراث النّحوي العربي من القرن الثّاني الهجري، إلى القرن العاشر الهجري، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
ص 117.
[14] _ شرح بدر الدّين محمّد بن مالك على لامية الأفعال لابن مالك، ص27.
[15] _ نفسه، ص 19.
[16] _ نفسه، ص 23.
[17] _ نفسه، ص 28.
[18] _ نفسه، ص 36.
[19] _ المرجع نفسه، ص 39
[20] _ يُنظر المرجع نفسه، ص19، ونصّ المقدّمة موجودٌ في ص الخامسة من هذا البحث.
[21] _ نفسه، ص 19.
[22] _ جمال الدّين محمّد بن عمر بحرق الحِمْيَري، 1414هـ، 1993م، شرح بحرق الكبير، (فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال)، تحقيق، د. محمّد التّحّاس، دط، كليّة الآداب، جامعة الكويت، ص 01.
[23] _ محمّد الطّالب بن حمدون بن الحاج السّلمي، دت، حاشية الطّالب بن حمدون على شرح بحرق، على لامية الأفعال لابن مالك، دط، بيروت_ لبنان، دار الفكر. ص 02.
[24] _ شرح بدر الدّين محمّد بن مالك على لامية الأفعال لابن مالك، ص23، 24.
[25] _ يُنظر المرجع نفسه، ص 25، 26.
[26] _ شرح بدر الدّين محمّد بن مالك على لامية الأفعال لابن مالك، ص41.
[27] _ نفسه، ص 45.
[28] _ المرجع نفسه، ص 39.
[29] _ نفسه، ص46.

[30] _ نفسه، ص46.
[31] _ نفسه، ص66.
[32] _ ابن رشيق القيرواني، 1420هـ،2000م، العُمدة في صناعة الشّعر ونقده، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي. ج1، ص 27، 28.
[33] _ يُنظر المرجع نفسه ص 28.
[34] _ يُنظر المرجع نفسه ص 28.
[35] _ شرح بدر الدّين محمّد بن مالك على لامية الأفعال لابن مالك ، ص 22.
[36] _ نفسه، ص، 45، 46.
[37] _ نفسه، ص 25، من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبّونَ اللهَ فَاتّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ الله ﴾ { آل عمران: 31}
[38] _ نفسه، ص 65.
[39] _ نفسه، ص 67.
[40] _ نفسه، ص 66.
[41] _ نفسه، ص 73، 74.
[42] _ نفسه، ص 74.
[43] _ نفسه، ص 41، 42.
[44] _ نفسه، ص 39.
[45] _ المرجع نفسه، ص 29.
[46] _ نفسه، ص 68.
[47] _ نفسه، ص 71.
[48] _ نفسه، ص 22، 23.
[49] _ نفسه، ص34، 35.
[50] _ نفسه، ص 29.
[51] _ نفسه، ص 28، 29.
[52] _ نفسه، ص 36.
[53] _ نفسه ، 23.
[54] _ نفسه، ص 64. الرجز للعُجاج في ديوانه حسب المحقّق.
[55] _ نفسه، ص 58.
[56] _ نفسه، ص 25.
[57] _ نفسه، ص 56.
[58] _ نفسه، ص 69.
[59] _ نفسه، 70، 71.

قائمة المراجع:

(1) الكتب:

_ ابن رشيق القيرواني، 1420هـ،2000م، العُمدة في صناعة الشّعر ونقده، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
_ جلال الدّين السّيوطي،1425هـ، 2005م، بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، تحقيق محمّد عبد الرّحيم، ط1، بيروت_ لبنان، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.
_ جمال الدّين محمّد بن عمر بحرق الحِمْيَري، 1414هـ، 1993م، شرح بحرق الكبير، (فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال)، تحقيق، د. محمّد التّحاس، دط، كليّة الآداب، جامعة الكويت.
_ الحسن ولد زين الشّنقيطي،1971، الطُّرة " توشيح لامية الأفعال لابن مالك، بخياطة وترشيح الشّيخ العلاّمة محمّد سالم ولد عدود، تحقيق، دط، بيروت_ لبنان عبد الحميد بن محمّد الأنصاري، دار الكُتُب العلميّة.
_ عبد الرّحمن بن خلدون،1425هـ، 2005م، دط، بيروت_ لبنان، المقدّمة، ضبط وشرح وتقديم، محمّد الاسكندراني، بيروت_ لبنان، دار الكتاب العربي.
_ عمّار بن خميسي، 1426هـ، 2005م، شرح بدر الدّين محمّد بن مالك الأندلسي، على لامية الأفعال لابن مالك، ط1، بيروت_ لبنان، دار ابن حزم.
_ محمّد بدر الدّين بن مالك، 1420هـ، 2000م، شرح ابن النّاظم على ألفيّة بن مالك، تحقيق، محمّد باسل عيون السّود، ط1، بيروت_ لبنان، دار الكُتُب العلميّة.
_ محمّد الطّالب بن حمدون بن الحاج السّلمي، دت، حاشية الطّالب بن حمدون على شرح بحرق، على لامية الأفعال لابن مالك، دط، بيروت_ لبنان، دار الفكر.
_ ممدوح عبد الرّحمن،2000م، المنظومة النّحويّة دراسة تحليليّة، دط، دار المعرفة الجامعيّة.

(2): المجلات:

_ جمعة زروقي،2021، منهج "الطّالب بن حمدون بن الحاج" في حاشيته على شرح " بحـرق" على لامية الأفعال لابن مالك، مجلّة أكاديميّة ريمار، اسطنبول_ تركيا، Rimak international journal of humanities and social SciencesISSN:2717-8293 July,2021,volume3,Issue6 ص 1_9.
_ عبد الله بن عُويقل السّلمي،1420هـ، المُتون والشّروح، والحواشي والتقريرات في التّأليف النّحوي، ـ، مجلّة الأحمديّة، العدد الرّابع.

(3) الرّسائل الجامعيّة:

_ جمعة زروقي، (2018م)، أصول التّأليف في مصادر التّراث النّحوي العربي من القرن الثّاني الهجري، إلى القرن العاشر الهجري، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

(4) المواقع الالكترونيّة:

_ جواد غلام علي زادة، الاثنين 19 نيسان(أبريل) 2010، المنظومات التّعليميّة ودورها في التّعليم، موقع ديوان العرب، ماي، 2024 diwanalarab.com.